

الكبرى ، وذلك بالتعامل مع البنك الدولي ومن خلال مساعدات من الدول الرأسمالية الغربية (٦٨) .

وطرحت اللجنة الثلاثية هذا المشروع ، لان تراكم البترودولارات في الدول الخاصة بمنظمة اوبيك كان يسبب لها اشكالا ، وكان من الضروري البحث عن اسلوب لاعادة تدوير البترودولارات في مشاريع تصب من خلالها في اجهزة المؤسسات الرأسمالية الدولية . وفي منطق اللجنة الثلاثية ، من الافضل نقل الارصدة الفائضة من دول الاوبيك التي لا تستعملها لشراء صادرات من الدول ( المصنعة ) الثلاثية ، الى الدول الاكثر فقرا التي ستستعملها لهذا الغرض . ونجاح هذا المشروع بالذات يوضح التأثير القوي للجنة الثلاثية في السياسة الاقتصادية العالمية . فقد طرح هذا المشروع لاول مرة في اوائل عام ١٩٧٤ بعد المضاعفات التي سببتها « أزمة الطاقة » . ثم نوقشت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر ١٩٧٤ - وقد وافق البنك الدولي على هذا المشروع في تموز عام ١٩٧٥ - وبدا تنشيطه بشكل جزئي منذ ذلك الحين (٦٩) .

وفي مجال الطاقة طالبت اللجنة الثلاثية الدول المصنعة ( الثلاثية ) بخفض اعتمادها على نפט الاوبيك ، وهذا المطلب يشكل اساس برنامج كارتر للطاقة ، الذي فشل فيما بعد في تطبيقه .

واهتمام اللجنة الثلاثية بالعالم الثالث ناتج عن اعتمادها على مواده الاولية كما صرح احد قادة اللجنة حين قال : « ان كل الشركات الاميركية الاساسية ملتزمة بالاستثمارات الخارجية والاسواق الخارجية ، ويعتمد ميزان المدفوعات الاميركي على دخل هذه الشركات ، وينتظر شعب الولايات المتحدة حرية استهلاك السلع الاجنبية ، وصناعاتها بحاجة الى الطاقة والمواد الاولية الاجنبية . ومن المتوقع ان تزداد قيمتها ووزنها النسبي في الاقتصاد الاميركي ، وكل ديناميكية النشاطات التجارية تتجه نحو تورط اكبر وليس اقل في المجال الدولي » (٧٠) .

وهذا الوضع في رأي اللجنة الثلاثية يعطي بلدان العالم الثالث طاقة هائلة ، وقد عرف بريجنسكي هذه القوة بأنها « قوة سلبية » ، اي امكانية رفض التعاون في الحفاظ على « الاستقرار » العالمي (٧١) .

وهذا التخوف من « القوة السلبية » لدى العالم الثالث هو الذي ادى باللجنة الثلاثية الى التشديد على مبدأ « التكامل » ، وذلك على اساس « ان الدول النامية تحتاج الى المعونة والتكنولوجيا والمعرفة التقنية ، والى اسواق العالم الثلاثي [ اوروبا الغربية والولايات المتحدة ] ... والعالم الثلاثي يحتاج اكثر فاكثر للبلدان النامية كمصادر للمواد الاولية ، وكاسواق لصادراتها ... « وكشركاء » بنائين في خلق نظام عالمي جديد » (٧٢) .

وقد استعملت اللجنة الثلاثية عدة مصطلحات للتعبير عن مبدأ التكامل مثل « العقد الاجتماعي » ( Social Contract ) و « صفقة النظام العالمي ( World Order Bargain ) و « مسؤوليات مشتركة » ( Collective Responsibilities ) و « التكيف الجديد » ( New Accomodation ) (٧٣) .

وفي التحليل الاخير يمكن اعتبار ان هدف اللجنة الثلاثية هو الحفاظ على نظام اقتصادي